



تقع القرية إلى الشمال الشرقي من مدينة حلفايا، ولا يتجاوز عدد سكانها ألف نسمة، ويقع بالقرب منها حاجز عسكري هو حاجز زلين. يمر نهر العاصي من وسطها فيقسم الأراضي الزراعية فيها إلى قسمين، ويتركز السكان في القسم الشمالي، بينما يسكن عدد أقل جنوباً، حيث يزرع أهل القرية البسطاء أشجار الفاكهة والخضروات الموسمية، وهي من القرى الفقيرة مادياً جداً.

#### الموقع على الخريطة:

قامت قوات الجيش 5/8/2012 باقتحام القرية منذ الصباح وإطلاق النار عشوائياً على الناس مما أدى إلى سقوط 10 ضحايا على الأقل من بين القتلى أربعة من عائلة واحدة من آل جالود تم إعدامهم وقتلهم خارج نطاق القانون. وتم خطف بعض الجثث ، والجثث التي لم يتم خطفها تم إيصالها إلى مدينة حلفايا للصلوة عليهم وتشييعهم .

كما أدى القصف العشوائي إلى جرح 12 مواطناً من أهالي البلدة ومن بينهم امرأة.

من خلال التواصل مع سكان البلدة استطعنا الحصول على أسماء الضحايا وتذوينهم وهم :

- 1 خالد محمود الجالود
- 2 محمد محمود الجالود
- 3 محمود محمود الجالود
- 4 حسن أحمد الجالود
- 5 صبحي الصطوف

- 6 عبد الباسط صبحي الصطوف
- 7 حيان عوض الديب
- 8 أحمد محمود الديب
- 9 رامز خالد الديب
- 10 محسن زيون

المرفقات:

حماه - زور الحيصة - فيديو يوثق ضحايا المجزرة 5-8-2012

حماه - زور الحيصة - القتيل محمد خالد الجالود 5-8-2012

حماه - زور الحيصة - القتيل احمد ديب 5-8-2012

حماه - زور الحيصة - اثار الدمار الناتج عن القصف وانتج عنه مجزرة من 11 قتيل وحتى الحيوانات لم تسلم من القصف  
2012-8-5

حماه - زور الحيصة - امهات الضحايا تعني اولادهم الذين سقطوا اثر المجزرة المروعة 5-8-2012

إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمنظمة حقوقية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان ندين وبشكل صارخ هذه المجزرة المروعة والتي تصنف على أنها جريمة ضد الإنسانية وكافة المجازر التي يتعرض لها الشعب السوري على مدار الساعه ونحمل النظام السوري كاملا والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد المسؤولية الكاملة والمباشرة عن المجزرة وعن كافة التبعات وردات الفعل المرتبطة عليها ، كما وتحمل كل من إيران وروسيا وحزب الله المسؤولية المباشره في أعمل القتل بسبب الاستمرار في تزويد النظام السوري بالسلاح والمال ، كما ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة العمل وبالسرعة القصوى لاتخاذ كل مامن شأنه حماية المدنيين في سوريا وأن ترقى إلى مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية وتسرريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازر إلى محكمة الجنائيات الدولية.

المصادر: